إضطلاع الآليات الفردية (المسؤولية المدنية) بمهمة التعويض :
من الإزدهار إلى التقهقر في القانون المقارن

رحووي محمد
باحث في الدكتوراه،
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان

الملخص:

تعرضت أساسيات نظام مؤسسة المسؤولية المدنية لمجموعة من التحولات والتطورات، تحت تأثير التنامي المتزايد للخطر، والذي تسبب في عجز هذه الآليات نتيجة ما أفرزته التطورات المدنية والثقافية للمخاطر التي لمت بالمجتمعات المعاصرة وهو مسألة أرققت مختلف العائلات القانونية. الكلمات المفتاحية: المسؤولية المدنية، الضرر، التعويض، التامين على المسؤولية المدنية، العائلات القانونية .

Résumé :

le régime de la responsabilité civile connues les transformations métamorphose sous l'influence croissance du risque suite à l'insuffisance des réglées de la responsabilité civile pour le développement civil et culturel dans leur réponse aux risques montant des sociétés modernes, cette problématique est apparue parmi plusieurs systèmes juridiques du droit comparé.

Mots clés: responsabilité civile, dommage, indemnisation, assurance de responsabilité civile, systèmes juridiques .

المقدمة:

إن الفهم الوافي لمؤسسة المسؤولية المدنية يتطلب متابعة المسار الذي تحركت فيه تاريخياً، وفقاً لإيديولوجية كل فترة ودراسة المتغيرات التي توالفت على مضمونها وأساسها خلال الحقب الزمنية التي مرت بها.¹

فالمسؤولية المدنية وباعتبارها ضابط للنظام القائم في مجتمع ما متغيرة في أساسها ودعائمها، مسيرة لتطور ذلك المجتمع.

إن المتتبع لمسارها التاريخي يستشف أنها شهدت إزدهارا بعد انفصالها عن المسؤولية الجزائية،² معتمدة في أول الأمر على فكرة الخطأ بنوعيه (الخطأ الواجب الإثبات و الخطأ المفترض) ومن بعدها على فكرة المخاطر³، إلا أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً نتيجة التغيرات المتسارعة التي زعزت قدرتها على تحقيق العدالة التعويضية، ما أدى إلى تقهقرها، وهو ما يروم هذه المقالة لمعالجة بإيجاد أجوبة للسؤال التالي:

أي مسار للآليات الفردية (المسؤولية المدنية) في الاستجابة لحق الضرور في التعويض في القانون المقارن؟

- للإجابة عن هذا السؤال تتبع الخطة التالية:

-المبحث الأول: تطور المسؤولية المدنية كآلية فردية في الاستجابة لحق الضرور في التعويض في القانون المقارن.

-المبحث الثاني: تراجع مردودية مؤسسة المسؤولية المدنية كآلية فردية: قابله حدوث أزمة المسؤولية المدنية و التأمين عليها.

المبحث الأول: تطور المسؤولية المدنية كآلية فردية في الاستجابة لحق الضرور في التعويض في القانون المقارن.

مؤسسة المسؤولية المدنية لم تبقى حبيسة فترة ما، بل ساءرت التطور الذي شهده العالم في جميع المناحي، ويظهر ذلك من خلال مسارها التاريخي بدءاً بالمرحلة الخطئية "الخطأ أساس المسؤولية الشخصية" (المطلب الأول)، وصولاً للمرحلة الغير خطئية "الضرر أساس المسؤولية الموضوعية" (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المرحلة الخطئية: "هيمنة الخطأ كأساس لنظام المسؤولية المدنية" **الطلاق** الذي تم بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجزائية، كان له أثر كبير في رسم المعالم النظرية لمؤسسة المسؤولية المدنية، القائمة على فكرة الخطأ، فقد تبلورت معالمها مع بداية القرن 19 ميلادي وبالتحديد في فرنسا، وما ميز هذه الفترة هو التأثير بالمذهب الفردي⁴ القائم على تقديس الحريات الفردية،⁵ فهذا التأثير كان له إنعكاس على إرادة المشرع الذي رجح حماية المتسبب في الضرر على مصلحة المضرور، وهذه المرحلة بدورها أعتمد فيها على الخطأ الواجب الإثبات (La faute prouvée)، ومن بعده الخطأ المفترض (La faute présumée).

الفرع الأولى: في العائلة اللاتينية

يعود الفضل في صياغة واستخلاص الخطأ كأساس المسؤولية المدنية في القانون الخاص القديم، للفقيه دوما⁶ (Domat)، الذي ربطه بالسلوك المنحرف والموم من الناحية الأخلاقية، يليه بعد ذلك الفقيه سافتي (Savatie)، الذي عرف الخطأ على أنه إخلال بواجب كان بالإمكان معرفته ومراعاته.

هذا المبدأ كرسه المشرع الفرنسي في المادة 1382 قانون مدني، والمشرع الجزائري في المادة 124⁷ من القانون المدني ونية المشرعين كانت تهدف إلى حماية حقوق المضرورين. وينصرف خطاب قاعدة الخطأ كأساس المسؤولية المدنية إلى معرفة معيار تقدير السلوك المخطئ (المتسبب في الضرر) لأنه ينظر إليها على أنها جزء هذا الخطأ، وبالتالي فعملية ربط المسؤولية المدنية بالمسؤولية الأخلاقية مرتبطة بخطأ المتسبب في الضرر، والذي كان لا بد من إثباته من قبل المضرور لإستحقاق التعويض⁸.

هذا فيما يخص المسؤولية التقصيرية، أما بخصوص المسؤولية العقدية فإنها تخلو من الطابع الأخلاقي على إعتبار أن إستحقاق التعويض مرتبط بعدم التنفيذ أو التأخر فيه.

الفرع الثاني: في العائلة الأنجلوسكسونية

تغلغت فكرة الأخطاء (The Torts) كأساس للمسؤولية المدنية في القوانين الأنجلوسكسونية خلا القرن 15، عندما أبيع المتسبب في الضرر (المدعى عليه) الإحتجاج بقاعدة (Racer non patuit a letter) أي: "لم يكن بإستطاعة التصرف بطريقة أخرى" والمقصود بذلك إثبات الحادث، وقد وصل التطور إلى إقرار قاعدة تعتبر كسابقة قضائية

عبر عنها : (إذا لم يكن المدعى عليه ملزماً فلا يسأل)، ومن صور الخطأ في القانون الأمريكي والإنجليزي⁹ نجد الإهمال (Negligence) وعدم الإحتراز (¹⁰ Recklessness). ومفهوم الإهمال في نظر الفقه والقضاء الأمريكي يقترب من حيث المضمون بمفهوم الخطأ في القانون الفرنسي، لأنه إخلال بواجب الحيطة والعناية المطلوبة إتجاه الغير، وبمقياس هذه الغاية هو الشخص المعتاد، أما فيما يخص التعدي فهو نوعان التعدي المباشر (Trespass) والشبه تعدي (Nuisance)¹¹.

الفرع الثالث : في الشريعة الإسلامية

قواعد الشريعة الإسلامية تقتضي أن الثواب والعقاب منوطان بإرادة الإنسان وإختياره لأفعاله، إن خير فخير وإن شر فشر، إلا أن الفقه نظم مسألة المسؤولية المدنية من خلال ما أصطلح عليه بالضمان، سواء تعلق بضمان الفعل أو ضمان العقد. ووجوب الضمان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يكون وفق مستويان أولهما أن الضرر قد نتج عن العمل الضار مباشرة، وثانها أنه قد حدث تسببا، ففي المستوى الأول إن حدث الضرر فإن المسبب فيه يضمنه حتى ولو لم يتعمد أو يتعدي، أما المستوى الثاني فإن المتسبب في هذا الضرر لا يضمن إلا التعمد أو التعدي، وعليه فالمسؤولية المدنية الخطئية تتجلى في المستوى الثاني والمتعلق بالمسبب¹².

المطلب الثاني : المرحلة اللاخطئية : قابله تراجع المسؤولية وظهور المسؤولية الموضوعية.

في نهاية القرن 19 ، عندما بادر بعض الكتاب شن هجوم ضد الفقه التقليدي الذي كان يرى في الخطأ أنه أسعى أساس للمسؤولية المدنية، لم يدعواهم سوف يقدمون تفسيراً للقانون الموجود، بل كانوا مقتنعين بالمركز الذي كان واضعوا القانون المدني قد منحوه لفكرة الخطأ، وبصورة أوضح نستطيع التأكيد بلأن عدم قدرة المسؤولية المدنية القائمة على الخطأ في تلبية حاجات التعويض عن الحوادث، قد بعثت شكوكا حول قيمة الخطأ وفعاليتها في الإستجابة للمتطلبات المتنامية للتعويض.

الفرع الأول : في العائلة اللاتينية

التطور الذي شهده نظام المسؤولية المدنية كان له تأثير بالغ الأهمية في عجز أساس الخطأ في تقرير تعويض عادل للمضرورين، الأمر الذي دفع ببعض الفقه إلى البحث عن

أسس أخرى أكثر إنسجاماً وفعالية في تحقيق توازن بين الطلبات المتناسبة المتزايدة للمضرورين وبين الأخطار والأضرار التي تتيح التطور العلمي¹³، وهذا تحول ظهر من خلال المستويات التالية :

أ- نجاح نظرية الخطر في أواخر القرن 19¹⁴: ومفاد هذه النظرية أن القانون المدني لا يهتم بسلوك الفاعل وإنما يهتم بجبر الأضرار، فإذا تضرر شخص من جراء نشاط آخر يلزم هذا الأخير بالتعويض¹⁵، على اعتبار أن نشاطه أستهحدث مخاطر، ويكون ذلك وفقاً لقاعدة "الغنم بالغرم"¹⁶ التي تعني أن جبر الأضرار يكون مساوياً للمنفعة التي سيحصل عليها المتسبب في الضرر.

لما نظرية الضمان تقدم بها الفقيه بوريس ستارك "Bouris starck" مبيناً من خلالها أن الضرر هو إنتهاك لحق من حقوق الضحية، ومن ثم وجب البحث على الحقوق التي تكون جديرة بالحماية ضد نشاط الغير، والتي يترتب حتماً على إنتهاكها مسؤولية الشخص المتسبب في الضرر، دون الحاجة إلى إثبات خطئه¹⁷

ب- التأمين من المسؤولية كتقنية لتوزيع المخاطر: إن الإستعانة بتقنية التأمين من المسؤولية المدنية في مرحلة لاحقة للعجز الذي أبدته الآليات الفردية نتيجة ظهور الخطر المستحدث وما أفرزته نتائج التطور العلمي وما قابله من تزايد الطلبات المتنامية للتعويض¹⁸، هذه التقنية كرسست من أجل توزيع عبء التعويض كدعم لقواعد المسؤولية المدنية، من خلال توزيع العبء المالي على مجموع الذمم المالية المؤمن لها بعد وقوع الضرر.

الفرع الثاني: في العائلة الإنجلوسكسونية

القانون الأمريكي لم يأت بقاعدة تخص الخطر¹⁹ وإنما إعتبر التعدي المباشر والتعدي غير المباشر مصدرين مختلفين للمسؤولية المدنية، ووجه الإختلاف بينهما يكمن من خلال التطبيقات القضائية، فالتعدي المباشر Tresspass يعني إرتكاب فعل مباشر يتضمن إنتهاك وإيذاء للغير في النفس Tresspass to the person أو في المال وهذا التعدي المباشر لا يتوقف على وجود ضرر فعلي يصيب المضرور، بل يتحقق بمجرد النظر عما إذا كان هناك ضرر من عدمه²⁰.

والتعدي المباشر يأخذ مجموعة من الأشكال: منها التعدي على جسم الغير²¹ Batterys، والتعدي بالتهديد assault والتعدي على الأرض tresspass to land.

- أما التعدي الغير المباشر Nuisance فتم تكريسه فيما بعد كأساس للمسؤولية المدنية، وهو يظهر من خلال المضايقات وإزعاج الناس وتعريض حياتهم وصحتهم للخطر، حتى لو كانت هذه الأعمال تمارس في سياق حق مشروع بشرط تجاوز للمألوف والمعقول فانعدام الإهمال لا يعفي المتسبب في الضرر من المسؤولية. الفرع الثالث: في الشريعة الإسلامية. لقد مائل فقه المذاهب الأربعة بين مفهوم المسؤولية الغير الخطئية - الموضوعية - ومفهوم المباشرة²²، والتي تم تعريفها عند جمهور الفقهاء بأنها "طريقة محددة للإحداث الضرر أو الإتلاف فيها تترتب النتيجة الضارة على الفعل مباشرة دون تدخل فعل آخر²³، وقد عرفت مجلة الأحكام العدلية المباشرة في المادة 887 على أنها إتلاف مباشر بالذات ويقال لمن فعله فاعل مباشر²⁴، وأساس مسؤولية المباشرة هو فكرة تحمل التبعة²⁵، وفقا لتحمل تبعة العمل الضار.

المبحث الثاني: تراجع مردودية مؤسسة المسؤولية المدنية: "قابله حدوث أزمة المسؤولية والتأمين عليها"²:

سيطرت آليتي المسؤولية المدنية والتأمين عليها قدحا من الزمن على ساحة التعويض، وفقا لما كان يميزها في الاستجابة لحق المضرور في التعويض، لم تدم طويلا نظرا للتطور الذي شهده العالم في مختلف المناحي، وما أنجر عنه من فقدان مؤسسة المسؤولية المدنية للاحتكار المنوط بها في ساحة التعويض، نتيجة إتهام فاعليتها عن دورها التعويض نظرا لعدم الاستقرار الداخلي (مطلب أول)، من جهة ومن جهة أخرى نتيجة التردد الذي ضرب مركزها في النظام القانوني للتعويض (مطلب ثاني).

المطلب الأول: أفول فاعلية المسؤولية المدنية عن دورها التعويض - زعزعة الاستقرار القانوني-

- إن تطور تقنيات الصناعة كان له أثر بالغ الأهمية في البحث عن حلول للمشاكل التي تواجه المضرورين في حصولهم على تعويضات عن الأضرار اللاحقة بهم بالرغم من توسيع نطاق التأمين من المسؤولية المدنية، إلا أن ذلك لم يجدي نفعا.

الفرع الأول: تصدع نظام المسؤولية المدنية كنظام لجبر الضرر.

إن الأخذ بتقنية التأمين من المسؤولية المدنية قد غير موازين المساءلة، لتصبح القدرة التأمينية هي إيديولوجية التعويض، التي تسمح للقضاة بالحكم بالتعويض لشخص مضرور، وتنبير لهم معرفة من المسؤول عن الفعل الضار ومن يتحمل في النهاية العبء التعويضي، هذا الوضع دفع ببعض الفقه أمثال René Savatier²⁷ ومن بعده André Tanc²⁸ و Genevieve Veney²⁹ إلى القول أن هذا الوضع قد غير وشوه الدور المنوط بالمسؤولية المدنية في تحقيق مهمتها التعويضية، ما سبب لها أزمة حقيقية.

وفي حقيقة الأمر، فمعالم هذه الأزمة تعود إلى سنوات العشرينات وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت تطوراً متسرعاً في جميع المادين، ما تسبب في وقوع حوادث نتج عنها أضرار ذات انتشار واسع *dommages de masses* أفرزت مجموعة من المشاكل في تحقيق تعويض عادل للمضرورين، هذا اللاتوازن انجر عنه عجز المسؤولية المدنية والتأمين عليها في إيفاء بالتعويض المستحق للمضرورين ودفع ببعض الفقه-قادة شهيدة - إلى نعتها بأنها أزمة حقيقة: *Une véritable crise de responsabilité*.³⁰

الفرع الثاني: صعوبة تحديد من يتحمل في النهاية عبء التعويض: "قصور ثنائية المسؤولية المدنية والتأمين عليها عن دورها التعويضي":

علاوة على الدور المنوط بثنائية المسؤولية المدنية والتأمين عليها في تحقيق تعويض عادل للمضرورين فإنهما سعياً كذلك وبشكل خاص إلى تحقيق توزيع معين لعبء التعويض ما جعل المضرورين في وضع ضعيف بعد تدني دور الخطأ في تشغيل المسؤولية المدنية. كما أن تحميل عبء التأمين لجماعة الأشخاص المعرضين للخطر وإعفاء جماعة المتسببين في إحداث الضرر، هو على حد قول الأستاذة Chantal Russo نقص في العدالة ولا شئ يجعله شرعياً، حتى مع كون النشاط المعرض للخطر يستفيد من مجموع الجسم الاجتماعي لأن ذلك فيه استحضر لتمييزات اجتماعية قوية.³¹

- فالتحولات التي تعرضت لها أسس المسؤولية المدنية أنتجت عدم ملائمة قواعدها العامة لحجم الخطر المتنامي للأضرار³² الواسعة الانتشار، ما خلق عدم الانسجام بين هذه الفلسفة والفكر الجديد الذي بنيت عليه فكرة "دولة الرفاهية" *état providence* وأنتج في النهاية محدودية نظام المسؤولية المدنية والتأمين عليها في توفير الملاءة المالية.

المطلب الثاني: مظاهر أزمة المسؤولية المدنية والتأمين عليها في القانون المقارن. لقد تحول قانون المسؤولية المدنية بدعم من آلية التأسيس إلى نظام تعويضي حقيقي un véritable droit d'indemnisation . وأمام التوسع السائد لأحكام المساءلة في المسؤولية المدنية والنتائج عن التناهي المضطرد لثنائية المسؤولية المدنية والتأمين عليها، أشاع جوا من التحول وعدم الاستقرار القانوني لقواعد المسؤولية المدنية، وهو ما أثر على محدودية تقنية المسؤولية المدنية في مجال تغطية المخاطر نتيجة للعجز الذي أبدته في توفير الإقتدار المالي الكفيل بتعويض المضرورين³³.

الفرع الأول: عدم الاستقرار القانوني لقواعد المسؤولية المدنية

إن تعدد المفاهيم التي اعتمدها الفقه لوصف حالة الشك وعدم الاستقرار القانوني الناتجة³⁴ عن الإستعمال المفرط لثنائية التأمين- المسؤولية، دفع ببعض الفقه إلى إعتبرها أزمة ضربت المسؤولية المدنية³⁵ في حين أقر آخرون بأنها أزمة الثنائية: التأمين- المسؤولية المدنية: "crise du couple : assurance- responsabilité"³⁶

وأياً تعدد المسميات تفسيراً لهذه الظاهرة إلا أن أغلبهم أرجع مسببات هذه الأزمة إلى الإفراط في الإعتماد على ثنائية: التأمين- المسؤولية المدنية، والذي جعل من قواعد المسؤولية المدنية مجرد دعم "support"³⁷ في خدمة آلية التأمين، وهو الأمر الذي هدد فعالية كلا المنظومتين في تأديتهما التعويضية، وكذا المساس بعنصر الثبات والاستقرار الذي يميز المسؤولية المدنية، ومن ذلك ما أثارته الأستاذة Geneviève Veney من أن تفعيل آلية التأمين من المسؤولية قد حفز المشرع على التخفيف المتزايد لشروط إثارة المسؤولية أمام المضرورين في استفاء حقهم من التعويض، وفي المقابل دفع القضاة إلى اتخاذ حريات واسعة في تقدير أحكام المسؤولية خاصة فيما تعلق بتقييم الضرر وتقدير مبالغ التعويض المستحقة³⁸، ما إنجر عنه جعل قواعد المسؤولية المدنية مجرد آليات تدعم تقنية التأمين، وتعزز وظيفة المسؤولية في تركيز عبء دعاوى التعويض على الطرف الذي أحسن التوقع قبل تحقق الضرر لتوفير تأمين المضرورين، هذا الوضع قد وصفه من قبل الفقيه René Savatier بأنه تشويه للمفاهيم الأساسية للمسؤولية المدنية وكذا المضرور.³⁹ Une dégradation des concepts de responsable et victime.

الفرع الثاني: العجز في توفير الملاءة المالية⁴⁰

- إن الاعتماد المفرط على تقنية التأمين من المسؤولية المدنية ترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة لشركات التأمين، نتيجة عدم ضبط خطر المسؤولية، بل أن دور شركات التأمين في هذا القطاع أصبح على حد قول الأستاذ Gilles Benéblanc يتعدى مركز البائعين أو الموردين لعقود التأمين⁴¹.

- فترتب عن أعمال ما يسمى بنظرية "الجيب الممتلئ" "la poche profonde" " Pocket " في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تحويل ميكانيزمات نظام المسؤولية المدنية مجرد آليات في خدمة تقنية التأمين. ودفعت بهذه الأخيرة إلى وضعية العجز الاقتصادي والمالي، الذي تضاءلت معه فرص المضرورين في الحصول على تعويضات من شركات التأمين، وتجلب مظاهر الأزمة في انتشار عنصر اللأمن القانوني الناتج عن أعمال تقنية تأمين المسؤولية، والمرتببط بالتطور المذهل لنظام المسؤولية المدنية.⁴²

الخاتمة:

لقد شكلت التغييرات المسجلة على آليات المسؤولية المدنية من جهة والتأمين عليها من جهة أخرى عبر مسارها التاريخي بالنسبة لتوفير التعويض، محفزا للفقه والقضاء في كل العائلات القانونية للبحث عن آليات تعويضية تسعى لإسعاد المضرورين وتعويضهم بصفة مباشرة بغض النظر عن عامل المسؤولية.

الهوامش

1. رحوي محمد ، حدود مساهمة الآليات الجماعية للتعويض في الإستجابة لحق المضرور في التعويض في القانون المقارن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون مقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان سنة 2011-2012 ص06
2. علي فيلاي، الإلتزامات، الفعل المستحق للتعويض، دار موفم للنشر الجزائر، 2010 ص35.
3. قادة شهيدة ،تطور نظام المسؤولية المدنية في المجال الرياضي ،ملتقى دولي ،جامعة قطر سنة 2017، ص 01.

4. يقول الأستاذ علي فيلالي: "الخطأ ينسجم تماما مع الإيديولوجية الليبرالية، لكونه يشجع و يسمح بتطور المبادرة الفردية، كما ينتفى الخطأ باعتبارها أساس المسؤولية المدنية، و فكرة التضامن الاجتماعي..." المرجع السابق ص 41.
5. هذا و يرى بعض الفقه ارتباط الخطأ كأساس للمسؤولية المدنية، بمسألة تعدد وظائف هذه المنظومة Diversité des ses fonction، اذ لو كان من الممكن تهذيب السلوك و الوقاية من السلوك الضار وفي نفس الوقت يتم الاستجابة للتعويض بواسطة نظام المسؤولية المدنية، لكان من الأيسر تفعيل نظام المسؤولية المدنية على أساس أو اسس معينة، انظر:

FRANCOIS TERRE ,PHILIPPE SIMLER et YVES LEQUETTE droit

civil les obligations 6^{ième} d alloz 1998 N°657 pp 541-542.

ذلك هناك من يرى أن إشكالية الأساس القانوني للمسؤولية المدنية تتوقف فقط على دراسة المبدأ الذي يبرر المسائلة ويبرر التعويض، أنظر : قادة شهيدة ، المسؤولية المدنية للمنتج دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2007، ص204.

6. يقول الفقيه دوما "Domat": "إنّ الخسائر والأضرار التي تحدث بفعل إي شخص سواء كان هذا الفعل نتيجة عدم تبصر أو طيش أو جهل فيما ينبغي العلم به، أو أي خطأ آخر مماثل مهما كان يسيرا يلزم بتعويضها من تسبب في حدوثها بعدم تبصره، أو بأي خطأ آخر ولو لم يقصد إحداث هذه الخسائر والأضرار..." أنظر إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية بين التقيد و الإطلاق، دراسة مقارنة بين الأنظمة اللاتينية والأنجلوأمريكية والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، بدون سنة ص20، وتضيف الأستاذة «Genevieve veney» قائلة :

"Domat donne donc une définition très large des faits Illicites ,écrit-il non seulement ceux qui sont défendus parles lois express mais tous ceux qui blessent l'équité, l'Honnêteté ou les bonnes mœurs ...est contraire aux principes des lois divines et humaines » Voir Genevieve veney , traité de droit civil,introduction à la responsabilité, édition Alpha et L.G.dg 3 ième édition 2009, p18. "

7. الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 ديسمبر 1975 المعدل و المتمم بالقانون رقم 07-05 المتضمن القانون المدني.
8. بن طرية معمر، مدي تأثير فكرة المخاطر على النظام القانوني للمسؤولية المدنية للمهنيين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون مسؤولية المهنيين، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان 2011-2012 ص.26
9. يلاحظ على الرغم من إستقلالية النظام القانوني الأمريكي عن النظام القانوني الإنجليزي في بعض جوانبه، وتميؤه ببعض الفروق الجوهرية إلا أن الأسس المشتركة بين النظامين لا تزال قائمة راسخة على النحو الذي يجعل من الممكن القول بأن هناك نظاما قانونيا عاّما يجمع بينهما، فكلاهما لم يتأثر بالقانون الروماني، ولم يأخذ بنظام التقنيات، واعتمد على التطور التاريخي وعلى نظام السابقة القضائية (...). انظر فريدمان في كتابه النظرية القانونية للعائلة الأنجلوأمریکیة لندن 1960.ص.466
10. W. F.Rank , The general principals of english know, london 1982 p.42
11. مصطفى عبد الحميد عدوي، الإخلال المدني، المسؤولية التصيرية في القانون الأمريكي، مطبعة حمّاده، مصر 1994 ص.26
12. مصطفى الزرقا، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، المدخل الفقهي العام بدون سنة، ص.118
13. سعيد مقدم، التأمين والمسؤولية المدنية، كلك للنشر 2008، ص.19
14. Gnevieve veney et patrice jourdain, les effets de la responsabilité, 2ième édition, L.G.D.J. et Delta, 2001. p44
15. فتحي عبد الرحيم، عبد الله، دراسات في المسؤولية التصيرية، نحو مسؤولية موضوعية، دار منشأة المعارف، مصر 2005 ص.62
16. علي فيلالي، المرجع السابق، ص.42
17. Chantal Rosso, de l'assurance de responsabilité à l'assurance direct, contribution à l'étude d'une mutation de

couverture des risques thèse de doctorat, Dolloz, France, 2001
N° : 31,p14

« La victoire nécessaire de cette dernière, C'est-à-dire celle de l'économie : La solvabilité individuelle (Ce que l'on peut exiger de chacun comme prime) et collective (la capacité des institution d'assurance) deviennent la mesure de la responsabilité » voir F.Ewald, la société assurantielle, risques, N°1,1990, p19.

18. قادة شهيدة، إشكالية المفاهيم وتأثيرها على رسم ملامح النظام القانوني لمسؤولية المنتج، مجلة الدراسات القانونية، مخبر القانون الخاص، جامعة تلمسان، العدد 08، 2011، ص 46.
19. مصطفى عبد الحميد العدوي، المرجع السابق، ص 69.
20. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المرجع السابق، ص 20.
21. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المرجع نفسه، ص 22.
22. علي حبيب الله، أصول التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص 06.
23. وهبة الزحيلي المسؤولية الناشئة عن الأشياء، الآلات، دار مكتبي، سوريا، 1995، ص 12.
24. مجلة الأحكام العدلية، المادة 887.
25. فكرة التبعية في الشريعة الإسلامية معناها: "من صدر منه فعل ضار وجب تحمل تبعته وجب مسؤوليته"، ورد إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المرجع السابق، ص 212 عبرت الأستاذة لحو خيار غنيمة عن هذا التحول بأذنه أقول 26.
- le declin de Rôle normatif de "الدور الطبيعي للمسؤولية المدنية : la responsabilite civile," Voir : Lahlou Khier Ghanima, le droit de l'indemnisation : Entre responsabilité et réparation systématique, thèse de doctorat d'état, faculté de droit université d'alger, 2004/ 2005 p 70

le في رسالة الدكتوراه تحت عنوان , "Genevieve veney كما وضحت الأستاذة " - voir : والتي نوقشت سنة 1965 déclin de responsabilité délictuelle Geneviere veney, le declin de la responsabilité dilectelle C.G.D.J.1965

27. Renée Savatier, vers une responsabilité collectif, Dalloz, 1939.
28. André Tunc, ou va la responsabilité civile aux État- unis, Revue internationale de droit (RID)comparé. Vol 41 N° juillet- septembre 1989 p.p 711- 725.
29. Genevieve Veney, l'avenir des régimes d'indemnisation sans égard à la responsabilité, les cahiers de droit N°2 juin- sept- 1998 p 287.
30. قادة شهيدة، المسؤولية ...، المرجع السابق، ص 283.
31. Chantal Russo, op. cit, p.p 493. 502
32. Chantal Russo, op. cit, p.p 493. 502

اعتبر الأستاذ أندري طانك André Tunc من خلال تعليقه على حالة الدفع الناتجة عن مخاطر التطور والمعتمدة في التوجه الأوربي أنه كان من العدل تحميل المنتج مخاطر التطور العلمي والتكنولوجي نظرا للإمكانية التأمينية التي تؤهله أن يضمن الخطر بالتأمين أنظر:

André Tunc, la responsabilité civile en droit communautaire, oscko university law review, n° 39- 11, 1992 p. 15.

نفسه الطرح تبناه الأستاذ Chistian Larroumet انظر:

Chistian Larroumet, la responsabilité du fait des produits défectueux après la loi du 19 mai, 1998, n° 23, p 359

33. بن طريقة معمر، مدى تأثير فكرة المخاطر على النظام القانوني للمسؤولية المدنية للمهنيين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون مسؤولية المهنيين، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص

34. Andréé Tunc, le spectre de la responsabilité civile, Re vue internationale de droit (RID) comparé, -4- 1986 p 116
35. Andréé Tunc, ou va ... op. cit, p.p 712, 713.
36. ³⁶ Geneviere Veney, traité de droit civil (sous direct. J.GHSTIN) introduction a la responsabilité ... op. cit, p.p 56, et Chantal Russo, de l'assurance ... op. cit, p.p75.
37. Claude Delpoux, Jacques Deparis, Anne Haute ville, Sabine LOCHAMANN, Jacque- emmanuel, Mercier, le divorce entre assurance et ospousobilité civile iné. Luctobale, les entre tiens de l'assurance, federation française des societe d'assurance (FFSA) 2002 p 52.
38. Geneviere. Veney, traité droit civil.... op. cit, p.p 98.
39. René Savatier... op. cit, p.p 128
40. استعمل كل من الأستاذين قادة شهيدة وبن طرية معمر، مصطلح "الإقتدار المالي"، انظر: قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج... المرجع السابق، ص272، و بن طرية معمر، مدى تأثير ... المرجع السابق، ص 120، وفضلنا استعمال مصطلح "الملاءة المالية" لأنه أقرب إلى تحقيق معنى تعويض عادل.
41. بن طرية معمر، مدى تأثير ... المرجع السابق ص 120.
42. موضوع ملتقى عقد في فرنسا بتاريخ 03 - 10 - 1996 تحت عنوان الأمن القانوني والمسؤولية "insécurité juridique et l'assurance" والذي ناقش صعوبة التوقع بتطور نظام المسؤولية المدنية